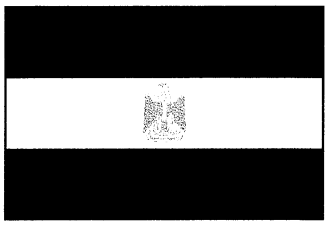

جمهورية مصر العربية

كلمة

السيد الرئيس/ **محمد حسنى مبارك**

الموجهة إلى

منتدى الاتحاد الدولى للاتصالات

بمناسبة إنعقاد

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف - ٩ ديسمبر ٢٠٠٣

حـــول

"مبادرة مجتمع المعلومات المصرى"

يلقـيها

السيد الدكتور/ **احمد نظيف**

وزير الاتصالات والمعلومات

راجع لدى الإلقـاء

world summit
on the information society
Geneva 2003

السيد الرئيس
السيد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
السيدات والسادة،

يسعدني أن أكون معكم اليوم في هذا الحدث المرموق الذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات ضمن فعاليات المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات مما يجسد الدور المتنامي الذي يضطلع به الاتحاد في مجتمع المعلومات العالمي وفى دفع جهودنا نحو التنمية ونحو التطوير والتحديث والتجديد.

وإذ تنعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أوائل الألفية الجديدة، فإنها تبرز كصفحة جديدة للتعاون الإقليمي والدولي، نستخلص فيها دروساً من الماضي ونتفق على خطط المستقبل، التي يجب أن تعكس احتياجات العالم النامي وتشركه مشاركةً فاعلةً في مجتمع المعلومات العالمي على أن يصاحب هذه الخطط والمبادرات التزامات وطنية ودولية صريحة يتم تنفيذها على أرض الواقع. ويمثل دور الاتحاد الدولي للاتصالات المظلة الدولية التي تجمع كافة أطراف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العالم من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني. ونحن إذ نحيي الاتحاد على جهوده في هذا القطاع، نؤمن بأهمية دوره المتطور في ظل ثقافة التنمية لدفع مجتمع المعلومات والمعرفة.

ومما لا شك فيه أن التكنولوجيات الحديثة للاتصالات والمعلومات تضع العالم أمام تحد كبير يبرز فيه الدور الهام للمعرفة على نحو أكثر وضوحاً وأعظم تأثيراً الآن عن ذي قبل، وانعكس ذلك على أداء الدول في ملاحقة هذا التطور المعرفي المتعاقب. وأوجد ذلك فجوة معرفية وتكنولوجية ورقمية بين الدول التي استوعبت المعرفة واستخدمتها وأنتجتها والدول التي لم تستطع مواكبة هذا التطور السريع أو واكبته بشكل محدود. إن حق الفرد في الوصول إلى المعرفة والحصول عليها لتخطي الفجوة الرقمية، لهو أهم من حصوله فقط على الدعم أو الهبات لتخطي هذه الفجوة.

لقد جئنا إلى هنا اليوم جميعاً من منطلق إيماننا بأهمية وضع الحلول العملية لرأب هذه الفجوة التكنولوجية من خلال مواجهة تحديات إتاحة الخدمة الشاملة للاتصالات لجميع مواطني العالم ومحو الأمية التكنولوجية ووضع الإطار التنفيذي لتدفق التكنولوجيا عبر الحدود لدفع عجلة التقدم والتنمية لكافة الشعوب.

السيدات والسادة،

استعرض معكم اليوم بفخر واعتزاز الإنجازات التي شهدتها مصر على مدار العقدين الماضيين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار سعيها لإرساء دعائم المجتمع العصري القائم على تعزيز المشاركة المجتمعية والعمل الدائم نحو التطوير والتحديث. وتتجسد هذه الإنجازات على المحور السياسي في تعميق أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فكانت التعددية الحزبية حتى أصبح لدينا الآن ١٧ حزباً شرعياً يمثلون كافة ألوان الطيف السياسي وتحقق مفهوم حرية الصحافة التي نلمسها يومياً فيما يزيد عن ٧٠٠ إصدار صحفي يومي وزادت المساهمة الفاعلة من المجتمع المدني الذي يضم ما يزيد عن ١٧ ألف جمعية أهلية في مختلف المجالات، وعزز من ذلك كله جو عام ينمي حرية الفكر والتعبير، ويعلي سيادة القانون ويحمي استقلال القضاء على نحو يعزز المناخ السياسي الصحي لنمو المجتمع العصري وازدهاره.

وعلى المحور الاقتصادي، اتخذت مصر خطوات رائدة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي أتاحت لها التحول إلى آليات السوق، وتبني سياسة الخصخصة وتنفيذها بنجاح شهدت له المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتطوير مناخ جاذب للاستثمارات، وإتاحة فرص متزايدة للقطاع الخاص بما يوسع الشراكة المجتمعية التي هي ركيزة المجتمع العصري، وهدفنا دائما إلى زيادة الصادرات وتطويرها، والتوسع في

تدريب الكوادر، وإشراك الشباب في كافة مراحل العملية التنموية؛ ولذلك أرسينا بنية أساسية قادرة على استيعاب التنمية ودعمها، وشيدنا مناطق صناعية كبرى، وما تحتاجه هذه المناطق من تجمعات عمرانية، لتطوير الصناعة وفتح المزيد من فرص العمل،.

ومع تطور عمليتي الإصلاح السياسي والاقتصادي، دخلت مصر في عملية السلام بالشرق الأوسط، واستمرت في ممارسة دورها الأساسي الرائد للتوصل إلى حل عادل ودائم لأطول صراع إقليمي في التاريخ الحديث، بما يخلق مناخاً اقتصادياً متطوراً بالمنطقة ويحولها إلى منطقة جاذبة للاستثمارات تسودها روح السلام وثقافة التنمية.

و لم يكن كل ذلك ممكناً إلا بالاندماج بعمق في ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للاستفادة من تطبيقاتها سواء في مجالات الثقافة والعلوم، أو في مجالات الاقتصاد والتجارة الإلكترونية والخدمات كالتعليم والصحة، بما يزيد من الاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية المتدفقة ويسخر أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة قضايا التنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

لقد اتخذت مصر أولى خطواتها نحو إرساء مجتمع المعلومات والمعرفة كجزء من سعيها الأشمل لبناء المجتمع العصري، مستندة إلى موقع جغرافي فريد يساعدها على مد قنوات الاتصال بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، بالإضافة إلى رصيد متراكم من الخبرة والمعرفة التي زودت بها العالم عبر سبعة آلاف سنة حملت فيها مشعل الحضارة والتقدم للإنسانية وكانت ولا تزال مركزاً للثقافة والعلوم والفنون يساهم بفاعلية في تحديد معالم مجتمع المعرفة. ومنذ أكثر من عقدين تشهد مصر نمواً متسارعاً لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث شرعنا في تنفيذ العديد من المشروعات القومية لإنشاء البنية الأساسية للاتصالات وبناء قواعد المعلومات القومية مما ساعد على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي وساهم بفاعلية في تحقيق النمو ومعالجة قضايا المجتمع النامي المتطور.

تساند جهود مصر للتوجه نحو مجتمع المعرفة نقاط قوة عديدة، ويأتي في مقدمتها:

١. إرادة سياسية جادة للإسراع بتنمية صناعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتوسع في الاستثمارات لدمج هذه التكنولوجيا في التعليم قبل الجامعي والعالي.

٢. توزيع سكاني يمثل فيه الشباب الغالبية المطلقة وهى بلا شك ثروة مستقبلية إذا ما تمت رعايتها بتعليم متطور، وإثراءها بالثقافة والقدرة التنافسية. ويدعم هذا التوجه أيضاً توافر ثروة بشرية من العلماء المرموقين والمبدعين داخل مصر وخارجها تمتلك القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

٣. وجود شبكة اتصالات رقمية فائقة السرعة تربط جميع مدن مصر وترتبط بالشبكة الدولية بما يحقق الانطلاق إلى آفاق عالمية، وكذلك تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتي صار لمصر فيها قمران للبث التليفزيوني يوفران قنوات بث تصل إلى أي مكان على أرض مصر أو في المنطقة العربية.

ويسعدني أن استعرض مع هذا الجمع المنتقى ملامح ومحاور "مبادرة مجتمع المعلومات المصرى" لبناء وتنمية مجتمع معلوماتي طموح وإنشاء صناعة قوية موجهة للتصدير ترتكز على عدد من التوجهات تترابط وتتكامل فيما بينها.

وتأتي مبادرة مجتمع المعلومات في صورة جسور نبنيها لعبور الفجوة الرقمية لنا وللدول النامية التي تتشابه معنا في الآمال والتحديات، ونتطلع اليوم أن تمتد هذه الجسور لتصل بنا وبشعوب منطقتنا إلى مجتمع المعلومات العالمي:

أولاً: الاستعداد الرقمي:

في ظل سياسة واضحة لتحرير خدمات الاتصالات، فلقد شهدت مصر طفرة هائلة في البنية الأساسية تمثلت في بلوغ الزيادة السنوية في مشتركي التليفون الثابت أكثر من مليون مشترك وهى نسبة زيادة سنوية تقدر في العام الماضي بحوالي ١٤٪ ومستهدف استمرارها حتى نهاية عام ٢٠٠٧. كما بلغت الزيادة السنوية في مشتركي التليفون المحمول أيضاً أكثر من مليون مشترك وهى نسبة زيادة سنوية تقدر في العام الماضي بأكثر من ٢٠٪ ونستهدف استمرار هذه النسبة حتى نهاية عام ٢٠٠٧. كذلك فلقد حدثت طفرة في عدد مستخدمي الانترنت في مصر حيث يبلغ عدد المستخدمين ٢,٥ مليون مستخدم بعد أن كان ٣٠٠ ألف مستخدم عام ١٩٩٩ وهى نسبة زيادة تتعدى ثمانية أضعاف في أربعة سنوات وينتظر هنا أيضاً أن يتضاعف عدد المستخدمين ثلاثة أضعاف أخرى حتى نهاية عام ٢٠٠٧.

وفي إطار مبادرة مجتمع المعلومات المصري، أطلقنا عدداً من المبادرات التي تتضمن شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية لإتاحة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ ومنها مبادرة "الإنترنت المجاني" وتحقق إتاحة الاتصال بالإنترنت من جميع الخطوط التليفونية دون اشتراك إضافي وبسعر المكالمة المحلية، واستفاد من هذه الخدمة حوالي مليون أسرة مصرية منذ إطلاق هذه المبادرة أوائل العام الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مبادرة "حاسب لكل بيت" تمكن المواطنين من الحصول على أجهزة حاسب آلي ذات كفاءة عالية مجمعة أو مصنعة محلياً بشروط دفع ميسرة، وهو نموذج مستحدث لتنمية صناعة الحاسبات في مصر وزيادة كثافة استخدامها، وقد لاقت هذه المبادرة ترحيباً واسعاً من المواطن المصري بكافة فئاته العمرية.

كما أن مبادرة "نوادي تكنولوجيا المعلومات" قد أتاحت استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لأطفال وشباب مصر بجميع مناطق الجمهورية وذلك من خلال إنشاء نادي في كل قرية، ويتم إنشاء هذه النوادي في الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب والمراكز الثقافية والمدارس والمكتبات العامة، ويشرف على إدارتها شباب متميز من أهالي المنطقة المقام بها هذه النوادي.

ثانياً: التعلم الإلكتروني:

تعتبر مصر دولة غنية بسكانها مما جعلنا نتبنى التعليم كمشروع مصر القومي إيماناً منا بأهمية الاستثمار في الثروة البشرية بوصفه حجر الزاوية في تحولنا نحو مجتمع المعلومات والمعرفة، بهدف رفع القدرات التنافسية لقوة العمل المصرية محلياً وعالمياً ونشر العلم والمعرفة باستخدام النظم التفاعلية الحديثة عبر شبكات المعلومات وإدخال تكنولوجيا المعلومات في التعليم.

وتقوم مصر بتحقيق هذه الأهداف من خلال تنفيذ عدة برامج؛ منها برامج لإعداد المتخصصين في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف إعداد خبرات عالية التخصص من ذوي المهارات المتميزة، وتقديم برامج تدريب معتمدة عالمياً بالتعاون مع الشركات العالمية.

ثالثاً: الحكومة الإلكترونية:

تهدف الحكومة الإلكترونية إلى توصيل الخدمات إلى المواطنين والمستثمرين في أماكن تواجدهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة بالإضافة إلى رفع كفاءة عمل الجهاز الحكومي وأسلوب المراقبة والمتابعة وكذا توفير المعلومات الحديثة بدقة لدعم اتخاذ القرار.

ولتحقيق هذا الهدف، كان يلزم تغيير الآليات التي تعمل بها الأجهزة الحكومية وتحديثها بحيث تستخدم حلول تكنولوجيا المعلومات، وعلاوة على ذلك، فإن الجهات الحكومية تتسابق الآن في إنشاء مواقع لها عبر شبكة الانترنت لتقديم خدماتها عبر بوابة موحدة للحكومة الالكترونية تم إنشائها لتصل كافة الخدمات إلى طالبيها بحلول عام ٢٠٠٧.

رابعاً: الأعمال الإلكترونية:

يعتبر التحدي هنا هو التحول إلى مجتمع لا ورقي لا نقدي بما يتطلبه ذلك من إرساء للبنية الأساسية، وخلق البيئة التشريعية والتنظيمية، ونشر تطبيقات الأعمال الإلكترونية، وزيادة التوعية المجتمعية.

وواجهنا هذه التحديات بعدد من السياسات التي يتم تطبيقها؛ وتشمل:
- سن التشريعات اللازمة لتنظيم التوقيع الإلكتروني والتعاملات الالكترونية.
- إرساء بنية أساسية قوية لربط مؤسسات الأعمال والقطاع المصرفي والجهات الحكومية في منظومة متكاملة تهدف إلى اختصار دورات الأعمال المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية وزيادة القدرة التنافسية.
- تطوير خدمات قطاع البريد وخاصة الخدمات المالية وخدمات التبادل الإلكتروني للمستندات.

خامساً: تطوير الخدمات الصحية باستخدام تكنولوجيا المعلومات:

يهدف التحول إلى مجتمع المعلومات إلى الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة لكافة المواطنين وخاصة في المناطق المحرومة، وتحقيق عدالة توزيع الخدمات الصحية ودعم برامج السكان.

ونقوم في مصر بتنفيذ هذه الأهداف من خلال عدد من البرامج أهمها إنشاء الشبكة المصرية للسجلات الصحية وطب الأسرة، وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين في المناطق المحرومة من خلال شبكات العلاج عن بعد مع ضرورة الاستمرار في التعلم الإلكتروني والتدريب المستمر للأطباء وهيئة التمريض.

سادساً: التوثيق الالكتروني للتراث الحضاري والطبيعي:

تتميز مصر بتراث حضاري وطبيعي كبير وثري حيث يبرز هنا التحدي في تطويع أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوثيق هذا التراث الحضاري والطبيعي. وقد تم في مصر تنفيذ برنامج رائد حاز على التقدير العالمي للتعريف بالحضارة المصرية محلياً ودولياً عبر النشر الإلكتروني والورقي وعلى مواقع الإنترنت.

ولقد تضمنت قائمة الإنجازات في هذا الصدد إنشاء خريطة الكترونية لتوثيق كافة المواقع الأثرية في مصر وكذا المحميات الطبيعية بالإضافة إلى توثيق الفولكلور المصري والموسيقى العربية والوثائق والمخطوطات.

ولقد اكتسبنا في هذا المجال خبرة وريادة كبيرة مما يساعدنا على تبادل الخبرات وتوسيع هذه التجربة إقليمياً وعربياً وإفريقياً، بل وعالمياً أيضاً. وفي هذا الصدد فإننا نتطلع لاستكمال توثيق التراث الحضاري والطبيعي، كما نحرص على تزويد مكتبة الإسكندرية بأحدث تكنولوجيا ونظم التوثيق بالعالم، ونعد لإطلاق مشروع إقليمي لتوثيق التراث في حوض البحر الأبيض المتوسط.

سابعاً: تطوير صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف التصدير:

وتهدف هذه الخطة إلى إقامة صناعة وطنية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات استناداً إلى الميزة التنافسية المكتسبة لمصر بتوفر الكوادر البشرية الريادية المتخصصة باعتبارهم المادة الخام الرئيسية لصناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالإضافة إلى الاستفادة من مكانة وقدرات مصر كمنتج أساسي للمحتوى الفكري الإلكتروني باللغة العربية بهدف خلق صناعة تصديرية وفرص عمل جديدة في السوق المصري.

وإدراكا منا بأهمية تطوير المناخ المساعد لتطوير الصناعة وجذب الاستثمار ـ حيث لا يمكن لهذا النوع من الاستثمار التواجد إلا في بلد يتوفر فيه المزيج السليم من السياسات والخدمات المساندة والمستخدمة للمعرفة ـ فلقد سعت الحكومة المصرية إلى إعطاء حوافز نسبية لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بإضافة أنشطة تكنولوجيا المعلومات لقانون حوافز الاستثمار وإصدار قانون الملكية الفكرية وإصدار قانون موحد لتنظيم قطاع الاتصالات وإعداد مشروع قانون التوقيع الالكتروني.

كما أن إنشاء القرية الذكية يعتبر علامة واضحة لتوطين التكنولوجيا وجذب الاستثمار بإنشاء منطقة تكنولوجية جديدة تتكثف فيها الشركات العالمية والمصرية الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من البنية الأساسية المتميزة والخدمات التكنولوجية المتكاملة كأساس لصناعة إقليمية واعدة.

وقد نتج عن كل ذلك إحداث طفرة في الاستثمارات وتصدير الخدمات بالتعاون مع الشركات العالمية حيث تتم إتاحة فرص الاستثمار في مصر للشركات العالمية وفي الوقت ذاته يساعد ذلك على تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد، كما اتخذ العديد هذه الشركات مصر كمركز إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وكبوابة شمالية لأفريقيا في تقديم منتجات وخدمات بهدف التصدير.

السيدات والسادة،

إن تجربة مصر اليوم تظهر نموذجاً لدولة درست مشكلاتها وأدركت تحدياتها ووضعت حلولاً لها لرأب الفجوة الرقمية؛ وإننا نرى في مبادرة مجتمع المعلومات المصري النموذج الذي يمكن تبنيه لتطويع تكنولوجيا المعلومات كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو دول العالم وكافة الأطراف المهتمة بدفع عجلة التنمية إلى الاتفاق على آليات جديدة ومستحدثة لتمويل المشروعات وتوظيف ونشر التجارب الناجحة في الدول النامية، كما يسعدني أن أوجه لكم جميعاً الدعوة لزيارة مصر والإطلاع عن قرب على أثر برامج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على تنمية المجتمع؛ حيث يدعم هذه البرامج رغبة قوية في النجاح وفي استغلال كل امكاناتنا لجعل مصر نقطة انطلاق رئيسية في هذا المجال نحو أفريقيا والمنطقة العربية ونحو تعاون أكبر مع كافة شركائنا في التنمية.

مع تمنياتي لكم بدوام التقدم والرقي، ولاجتماعكم بالنجاح والتميز.
وشكراً،،،